

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تحسن ظروف الأعمال، رغم تباطؤ النمو إلى أدنى مستوى في تسعة أشهر

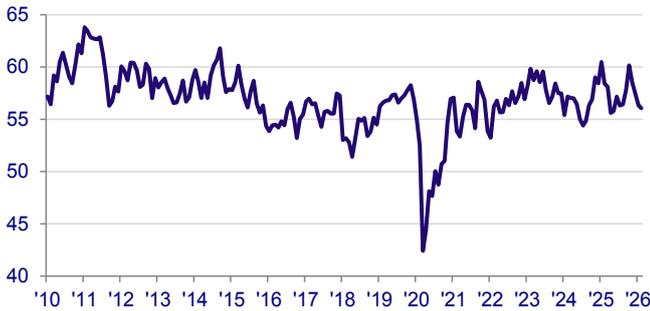
النتائج الأساسية

نمو الإنتاج لا يزال قويًا، لكنه يتباطأ

ارتفاع حاد في أعداد الموظفين يؤدي إلى أعلى زيادة في الأجور في تاريخ الدراسة

ارتفاع أسعار البيع بأسرع معدل منذ مايو 2023

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 19 فبراير 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية مساره التوسعي، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات 56.1 نقطة في شهر فبراير، على الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الإنتاج إلى أدنى مستوى لها منذ شهر أغسطس الماضي. وقد حفز هذا الأداء الطلب المحلي القوي والتدفق المستمر للموافقات على المشاريع الجديدة. وعلى الرغم من تباطؤ الزخم، إلا أن القطاع لا يزال راسخًا في منطقة النمو، مدعومًا بارتفاع المبيعات الدولية وتحسن حجم الطلبات الجديدة لمدة سبعة أشهر.

"من أبرز نتائج شهر فبراير الزيادة الكبيرة في التوظيف، حيث وسعت الشركات نطاق كوادرها لمواجهة زيادة أعباء العمل وتدفقات الأعمال الجديدة. ويشير هذا التسارع في التوظيف إلى الثقة في الطلب على المدى القريب، حتى مع تباطؤ نمو الإنتاج الإجمالي. وفي الوقت نفسه، تحسن أداء سلسلة التوريد بشكل أكبر، مع تقليص فترات التسليم في ظل زيادة التنسيق والكفاءة التشغيلية.

"بشكل عام، تشير نتائج شهر فبراير إلى اقتصاد قوي ولكنه يتجه نحو توازن أكثر استدامة. ورغم تباطؤ النمو، إلا أن الطلب ونشاط التوظيف لا يزالان يدعمان التوسع. كما يظل الاتجاه العام إيجابيًا، حيث تسعى الشركات بنشاط إلى تعديل طاقتها الإنتاجية مع الحفاظ على ثقة عالية في ظروف السوق الأساسية. ويشير هذا النهج المتوازن في إدارة المخزون والتوظيف إلى أن القطاع الخاص في وضع جيد يسمح له بالتكيف مع الديناميكيات الاقتصادية المتغيرة خلال بقية العام."

انخفض مؤشر مدراء المشتريات السعودي بشكل طفيف في شهر فبراير، مما يشير إلى أضعف تحسن في الأعمال التجارية غير المنتجة للنفط منذ تسعة أشهر. ومع ذلك، استمر ارتفاع الطلب وزيادة الإنتاج بقوة لدى الشركات، مما عزز سوق العمل بشكل أكبر وأدى إلى أكبر زيادة في تكاليف الأجور في تاريخ الدراسة.

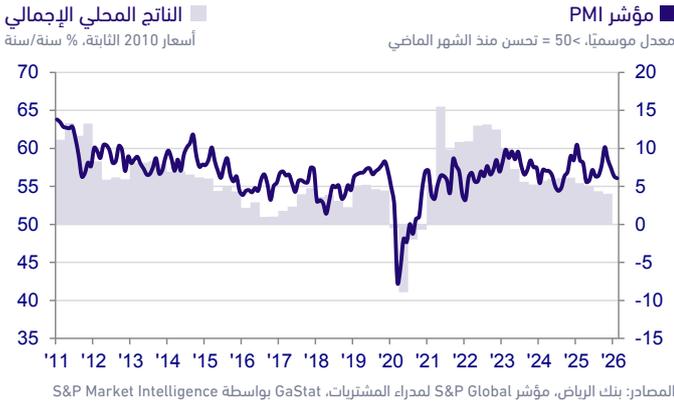
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات إلى 56.1 نقطة في شهر فبراير من 56.3 نقطة في شهر يناير، مما يشير إلى تحسن أضعف قليلًا في ظروف التشغيل على مستوى اقتصاد القطاع الخاص المحلي غير المنتج للنفط. وقد ظل مؤشر مدراء المشتريات في مسار هبوطي تدريجي منذ أن بلغ أحد أعلى مستوياته في أكثر من عشر سنوات في شهر أكتوبر الماضي.

ومع ذلك، ظل التحسن في ظروف الأعمال قويًا بشكل عام، حيث كان المؤشر أعلى بكثير من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة. كما أشارت المؤشرات الفرعية التي تقيس الإنتاج وحجم الطلبات الجديدة إلى بيئة أعمال تتمتع بصحة جيدة.

على الرغم من انخفاض معدل نمو الإنتاج في القطاع غير المنتج للنفط إلى أدنى مستوى له في ستة أشهر، إلا أنه ظل كبيرًا في شهر فبراير. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة بشكل متكرر إلى وجود تحسن في طلب العملاء وزيادة في الموافقات على المشاريع الجديدة. ومع ذلك، أشارت بعض التقارير إلى أن الضغوط التنافسية في مختلف الأسواق قد أثرت سلبًا على النمو.

شهد حجم الطلبات توسعًا في شهر فبراير، وهو ما ربطته الشركات بشكل عام بزيادة المبيعات المحلية. وأشارت تعليقات أعضاء اللجنة إلى أن السياسات الحكومية الداعمة، وتحسين إنفاق العملاء، وزيادة جهود المبيعات والتسويق، وتطوير الأعمال الرقمية، والمشاريع التعاونية مع العملاء، كلها عوامل ساهمت في زيادة حجم الأعمال الجديدة. كما شهدت الشركات تحسنًا في الطلبات الدولية، على الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع.



الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
خبير اقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

وتماشياً مع الاتجاهات المرصودة مؤخراً، استمرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات في الإشارة إلى زيادة قوية في أعداد الموظفين على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. في الواقع، تسارع معدل نمو التوظيف إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر، وكان من بين أقوى المعدلات المسجلة في هذه السلسلة. وأشارت الشركات التي شملتها الدراسة إلى زيادة حجم المبيعات واستمرار تراكم الطلبات المعلقة كعوامل مُحفزة للتوظيف.

كما أشارت الشركات إلى منح رواتب أعلى للاحتفاظ بالموظفين في شهر فبراير، مما ساهم في زيادة ملحوظة في ضغوط الأجور. في الواقع، ارتفع معدل تضخم تكاليف الموظفين إلى أعلى مستوى له منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009. وأشارت بعض التعليقات إلى تأثير ملحوظ بشكل خاص على الموظفين الفنيين وموظفي المبيعات. كما أضافت الشركات زيادة الضغط الناتج عن رسوم الموردين وأسعار المعادن، على الرغم من أن انخفاض مدفوعات الوقود ساعد في خفض المعدل الإجمالي لتضخم أسعار المشتريات، في حين استفادت بعض الشركات أيضاً من المفاوضات مع الموردين.

مع تسارع ارتفاع تكاليف الأجور، ارتفعت رسوم بيع الشركات بشكل حاد في شهر فبراير. وكان هذا الارتفاع هو الأسرع منذ شهر مايو 2023، وهو يوازي المستوى المسجل في شهر أكتوبر الماضي.

تحسّنت مواعيد التسليم في شهر فبراير بأكثر وتيرة لها خلال تسعة أشهر، رغم أن الشركات رفعت مشترياتها من مستلزمات الإنتاج بوتيرة أسرع بكثير مقارنة بشهر يناير. وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن التحسينات التشغيلية وتغيير الموردين قد أسهما في تسريع سلاسل الإمداد.

وأخيراً، ظلت توقعات الأعمال للأشهر الاثني عشر القادمة إيجابية. وربطت الشركات التي تتوقع نمو الإنتاج ذلك بمشاريع العملاء الجديدة، وزيادة الطلب، وتحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو الجديدة (30%)، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إلامارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.